

Distr.
GENERAL

TD/B/54/5
6 August 2007

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة الرابعة والخمسون

جنيف، ١ - ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت

استعراض التطورات والقضايا المطروحة في برنامج عمل ما بعد الدوحة، التي تتسم بأهمية خاصة للبلدان النامية

مذكورة من إعداد أمانة الأونكتاد*

خلاصة

يستعرض هذا التقرير التطورات في المفاوضات التجارية في إطار برنامج عمل الدوحة لمنظمة التجارة العالمية منذ استئنافه في شباط/فبراير ٢٠٠٧. وتقف جولة الدوحة من المفاوضات التجارية لمنظمة التجارة العالمية ونظام التجارة المتعدد الأطراف عند مفترق حرج. وثمة حاجة ماسة إلى اتفاق بشأن الطرائق المتعلقة بالزراعة ووصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق من أجل اختتام الجولة بحلول نهاية عام ٢٠٠٧. ويتعين أن تلي الدورة وعدها الإنمائي بما في ذلك عن طريق إتاحة وصول ودخول فعليين إلى الأسواق أمام المنتجات والخدمات الزراعية والصناعية للبلدان النامية، والإصلاح الحقيقي للتجارة في المنتجات الزراعية.

* قدمت هذه الوثيقة في التاريخ أعلاه بسبب التأخير في تجهيزها.

أولاً - مقدمة

١- يتيح البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت لدورة مجلس التجارة والتنمية الرابعة والخمسين فرصة أمام المجلس لمناقشة التقدم المحرز في برنامج عمل الدوحة، في المجالات التي تهم البلدان النامية. وقد أعدت الأمانة هذه المذكرة لمساعدة المجلس في القيام بهذا الاستعراض.

ثانياً - الاتجاهات في التجارة الدولية

٢- واصل الاقتصاد العالمي نموه المطرد منذ عام ٢٠٠٢، فتوسع بنسبة ٥,٤ في المائة في عام ٢٠٠٦. وفي البلدان النامية، ارتفع دخل الفرد بنسبة تناهز ٥ في المائة، ونمت حصتها في الناتج العالمي لتبلغ ٢٣ في المائة. وازدادت صادرات السلع العالمية بنسبة ١٤,٨ في المائة، لتبلغ ١٢ تريليون دولار، فيما ازدادت صادرات الخدمات بنسبة ٩,٧ في المائة لتبلغ ٢,٧ تريليون دولار. وزادت البلدان النامية حصتها من الصادرات العالمية من السلع من ٣٥,٩ إلى ٣٦,٨ في المائة، وحصتها من الصادرات العالمية من الخدمات من ٢٣,٨ إلى ٢٤,٥ في المائة على التوالي. وسجل مجموع الصادرات أعلى نمو له في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (١٩ في المائة) تليهما آسيا (١٧ في المائة) وأفريقيا (١١ في المائة). وازدادت حصة أقل البلدان نمواً من التجارة العالمية في السلع من ٠,٧٩ في المائة إلى ٠,٨٣ في المائة، في حين استقرت حصتها من التجارة العالمية في الخدمات عند ٠,٦٤ في المائة. وفي حين واصلت أسعار السلع الأساسية ارتفاعها بالنسبة للفلاتر والمعادن والنفط، انخفضت أسعار بعض السلع الأساسية الزراعية (كالشاي والتبغ) أو ظلت مستقرة (كالقهوة والقطن). وشكلت التجارة فيما بين بلدان الجنوب ١٧ في المائة من الصادرات العالمية من السلع، أو أكثر من ٤٦ في المائة من صادرات البلدان النامية. وانحصرت نسبة ٨٢ في المائة من هذه التجارة ضمن الإقليم، فيما ارتفعت نسبة التجارة بين الأقاليم إلى ١٨ في المائة. وتهدف الجولة الثالثة من المفاوضات بشأن النظام الشامل للأفضليات التجارية إلى تعزيز التجارة فيما بين بلدان الجنوب.

ثالثاً - عرض عام

٣- استؤنفت جولة الدوحة في شباط/فبراير، بعد تجميدها لفترة سبعة أشهر. وجاء استئنافها، الذي أعلن عقب اجتماع وزاري مصغر في دافوس (٢٧ كانون الثاني/يناير)، بهدف تحقيق تقارب في الآراء بشأن مثلث القضايا المتمثل في الوصول إلى السوق والدعم الداخلي في قطاع الزراعة ووصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق. وكان يتوخى أن تتسم العملية المتعددة الأطراف بالشمولية والشفافية وأن تستند إلى نهج تصاعدي. وقد كثفت منابر تفاوضية عديدة أنشطتها، بما فيها مجموعة الـ ٣٣ ومجموعة الـ ٢٠ ومجموعة كيرنز ومجموعة الـ ١١ لوصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق، ومجموعة الـ ٩٠. واتفق الاجتماع الوزاري لمجموعة الأربعة (١١-١٢ نيسان/أبريل) على نهاية عام ٢٠٠٧ موعداً لاختتام الجولة. ولتحقيق ذلك يتعين التوصل إلى اتفاق بشأن مجمل الطرائق المتعلقة بالزراعة ووصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق بحلول حزيران/يونيه أو تموز/يوليه. وقد شددت البلدان النامية على أهمية التقيد التام بولاية الدوحة بصيغتها المستكملة بحزمة تموز/يوليه وإعلان هونغ كونغ (الصين) الوزاري، وتفاذي وضع معايير جديدة للمفاوضات.

٤- ورغم استئناف المفاوضات، فإن مواقف الأطراف الأساسية لم تتغير منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٦. فقد استمرت المناقشات في التركيز على مستوى التبادل الملائم بين الزراعة ووصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق، وعلى وضع

أهداف رقمية. وفي نيسان/أبريل وأيار/مايو، حصلت المفاوضات على زخم إضافي بواسطة "ورقة التحديات" التي قدمها رئيس اللجنة الزراعية وعرض فيها تقييمه لـ "مركز الجاذبية". كما تكتثت المفاوضات في ميادين أخرى لتحقيق مستوى متناسب من التقدم في مجالات تشمل الخدمات والقواعد وتيسير التجارة والاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة. ولم تُحقق نتيجة تذكر فيما يتعلق بالمعاملة الخاصة والتفضيلية ومسائل التنفيذ، بالرغم من الجهود المتواصلة في مجال وصول صادرات أقل البلدان نمواً إلى الأسواق بدون رسوم وبدون حصص. وتواصل العمل بشأن تفعيل المعونة من أجل التجارة. واعتُبرت العملية المتعددة الأطراف تابعة للمساومة السياسية في مجموعة الـ ٤، ولكن الاجتماع الوزاري للمجموعة في بوتسدام (١٩-٢٢ حزيران/يونيه) أحقق في تحقيق إنجاز يذكر. وأعربت البلدان التي استُبعدت من العملية (مجموعة الـ ٩٠ - وأكثر ومجموعة الـ ١٠) عن قلقها إزاء الطابع الهرمي التنازلي لعملية صنع القرار. وإذ لم تتحقق التوقعات بالتوصل إلى إنجاز في مؤتمر قمة مجموعة الـ ٤، فقد تحول الانتباه إلى العملية المتعددة الأطراف كطريق نحو الأمام.

٥- وشكل مشروع طرائق الزراعة ووصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق، الذي أُصدر في ١٧ تموز/يوليه، معلماً هاماً من معالم العملية المتعددة الأطراف. وفي حين اعتُبر مشروع طرائق الزراعة أساساً معقولاً، فإن مشروع طرائق وصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق واجه انتقادات واسعة باعتباره لن يفضي إلى التزام وتوافق حقيقيين. وعلى صعيد الدعم الداخلي، نصّ مشروع الطرائق على تخفيض لإجمالي الدعم المشوه للتجارة بنسبة تتراوح بين ٦٦ و ٧٣ في المائة لبلدان تشمل الولايات المتحدة، مما سيؤدي إلى خفض إجمالي دعمها المشوه للتجارة ليلبلغ ١٣ - ١٦ بليون دولار قياساً بنفقاتها المقدرة بمبلغ ١١ بليون دولار في هذا المجال عام ٢٠٠٦. أما في مجال الوصول إلى الأسواق، فقد دُعيت البلدان المتقدمة، بما فيها الاتحاد الأوروبي، إلى تخفيض التعريفات المرتفعة بنسبة تتراوح بين ٦٦ إلى ٧٣ في المائة. وفي مجال المنتجات الصناعية، اقترح على البلدان النامية خفض تعريفاتها إلى نسبة تقل عن ١٩ إلى ٢٣ في المائة. ولم يتسن لمشروع الطرائق تقديم نصوص محددة بسبب تعثر التقدم، بما في ذلك فيما يتعلق بالمنتجات الخاصة، وآلية الضمانات الخاصة، والمنتجات المدارية، وتساعد التعريفات والسلع الأساسية. وحذرت البلدان النامية من الطرائق الجزئية التي قد تهمش القضايا التي تهمهما، وأبدت قلقها بشكل خاص إزاء التخفيضات المقترحة في التعريفات الصناعية، وشككت في أن الطرائق ستفي بصورة كاملة بالولايات المتعلقة بمبدأ "عدم التقيّد تماماً بالمعاملة بالمثل" والتوازن مع الزراعة. وقد سلّطت المجتمعات المدنية الضوء على الآثار الضارة المحتملة للتخفيضات المقترحة في التعريفات الصناعية على العمالة والتنمية الصناعية في البلدان النامية.

٦- ويُنتظر عقد مفاوضات مكثفة ابتداءً من أيلول/سبتمبر لوضع طرائق كاملة، بيد أن التوافق بشأنها لن يكون سهلاً. وسيتعين ترجمة الطرائق إلى جداول زمنية للتعهدات، مما يستدعي قدراً كبيراً من العمل. ويتعين إحراز مستوى متناسب من التقدم في جميع المجالات من أجل تحقيق التوازن في إطار جهد موحد، مع الحرص في الآن ذاته على إيجاد تسلسل ملائم بين مختلف المجالات.

٧- وقد تأثرت الجولة كثيراً بهيئة تنمية التجارة في الولايات المتحدة. فمع انتهاء ولاية الهيئة في حزيران/يونيه، أصبح من المهم تجديد ولاية الهيئة كي يستمر التزام الولايات المتحدة في المفاوضات على نحو ذي مصداقية، في حين اعتبر أن إحراز تقدم ملموس في حماية مصالح صادراتها هو شرط أساسي لتجديد ولاية الهيئة. وقد يكون النقاش الذي أجرته الولايات المتحدة مؤخراً بشأن اتفاقات التجارة الحرة مع بنما وبيرو، المركز حول الأحكام المتعلقة بالبيئة والعمالة، والنقاش بشأن اتفاقات التجارة الحرة مع جمهورية كوريا وكولومبيا، بمثابة مؤشر على آفاق هيئة تنمية التجارة في إطار جولة الدوحة. فحالة عدم اليقين المتصلة بانتهاء ولاية هيئة تنمية التجارة قد يثني الشركاء التفاوضيين عن الانخراط في

عملية مساومة حقيقية. ويرتبط إصلاح قانون الزراعة في الولايات المتحدة كذلك بقدرة البلد على تحسين عرضه في مجال الدعم الداخلي. وستصبح المفاوضات أكثر صعوبة في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، حيث يُزمع إجراء انتخابات هامة في الولايات المتحدة وبلدان أخرى. وإذا لم يتوصل إلى اتفاق في عام ٢٠٠٧، فإن المفاوضات قد تؤجل حتى ٢٠٠٩-٢٠١٠.

٨- ونظراً لضيق الوقت فإن النقاش يدور حول سيناريوهات متعددة للتوصل إلى حزمة في إطار جولة الدوحة. فالتطلع نحو نهج مفرط الطموح يتراجع أكثر فأكثر. ويبدو السعي إلى حزمة متواضعة في إطار جولة الدوحة أمراً أكثر عملية للوفاء بالجدول الزمني. ويفترض هذا النهج تحقيق التوازن بين طموحات البلدان وتحفظاتها. ويستند إلى أن المقترحات المطروحة قد تحقق مكاسب تزيد ثلاثة أضعاف عن تلك التي حققتها جولة أوروغواي. وقد يحظى هذا النهج بدعم أقوى نظراً للانعكاسات المنهجية التي يمكن أن تترتب على فشل جولة الدوحة. وتشعر البلدان النامية بالقلق إزاء التوصل إلى صفقة جزئية تستبعد القضايا التي تمهها، وقد شددت على أهمية المضمون، أكثر من التوقيت، نظراً للمكاسب الإنمائية التي يمكن تحقيقها من تحسين فرص الوصول إلى الأسواق وتدابير المفاوضات على الصعيد الإنمائي.

٩- ويستدعي طول الفترة التي استغرقتها مفاوضات الدوحة، حيث تجاوزت موعدها الأصلي بثلاثة أعوام، التفكير في أسلوب عمل النظام التجاري المتعدد الأطراف وتعريف نظام التجارة وجدول أعماله التفاوضي. فتدني فعالية المفاوضات المتعددة الأطراف قد يؤدي إلى تزايد اللجوء إلى تسوية المنازعات أو السعي بصورة أقوى لإبرام اتفاقات تجارة إقليمية. وقد تألف جدول الأعمال الدائم لجولة أوروغواي أساساً من الزراعة والخدمات، فيما تشمل ولاية الدوحة حزمة أوسع نطاقاً تتضمن وصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق وقضايا سنغافورة. وكان يُعتقد أن ذلك سيسهل عمليات المقايضة بين القطاعات. ولكن ثبت أن جدول الأعمال الموسع عصي على التدبير، مما أدى إلى إسقاط ثلاث قضايا لسنغافورة من الجولة في عام ٢٠٠٤. وأسفر جدول الأعمال الموسع عن صرف الانتباه عن القضايا الأساسية، ولا سيما الزراعة. وفي ضوء ذلك، فإن استهداف مفاوضات أقصر مدة وأكثر تواتراً، مع التركيز على القضايا الأساسية المتعلقة بالوصول إلى الأسواق، قد يكون أنجع في تحقيق مفاوضات مثمرة.

١٠- وقد حقق النظام التجاري نقلة نوعية مع زيادة عدد البلدان النامية التي عززت دورها ومشاركتها الاستباقية في المفاوضات. وسيطلب التوصل إلى نتيجة اعترافاً كاملاً بهذا الواقع المتغير، وتوزيعاً متوازناً للفوائد والتكاليف. وقد لاحظت أطراف كثيرة أن الجولة تفتقر إلى التزام البلدان المتقدمة الكبرى بقيادتها. أما في الجولات السابقة، فقد كانت الولايات المتحدة تضطلع بدور قيادي قوي.

١١- ويبدو أن توسع النظام التجاري الدولي قد أثر على الحوافز التي تحفز بهذه الجولة. فقد أجرى قدر كبير من التحرير بصورة مستقلة. وقد أدى التحرير الذي أجرته البلدان النامية بصورة مستقلة خلال الثمانينات والتسعينات، بما في ذلك في إطار برامج التكيف الهيكلي، إلى هياكل تعريفية مزدوجة تتمثل في معدلات مقيدة أعلى ومعدلات مطبقة أدنى في العديد من البلدان النامية. وتمخض ذلك عن زيادة الاهتمام بالمعدلات المطبقة واستحداث تدفقات تجارية جديدة، في حين أن مفاوضات التعريفات تستند تقليدياً إلى التعريفات المقيدة. وبالتالي طالبت البلدان النامية بإعطاء تثبيت التعريفات اعترافاً بقيمة أكبر كامتياز. ويُقدّر أن البلدان النامية المعتمدة على الأفضليات والبلدان المستوردة الصافية للأغذية ستتكد خسارة صافية من هذه الجولة. وتنطوي احتمالات الخسائر هذه على الحاجة إلى تنازلات أكبر وتحويل للموارد كمقابل لتعويض الخسارة المتوقعة لتلك البلدان وتوفير آليات للتكيف. ويبرز الحوار الدائر في الولايات المتحدة بشأن مساعدات التكيف التجاري التحديات التي تواجه جميع البلدان.

١٢- ويعتبر أن التشعب المتسارع لاتفاقات التجارة الثنائية والإقليمية - التي بلغ مجموعها ٢١٤ اتفاقاً حتى عام ٢٠٠٦ ويتوقع أن يصل عددها إلى ٤٠٠ اتفاق بحلول عام ٢٠١٠ - يصرف الانتباه عن النظام التجاري المتعدد الأطراف، مما يزيد إضعاف مبدأ الدولة الأولى بالرعاية. ومع تزايد اتفاقات التجارة الإقليمية عمقاً واتساعاً، فإن اتفاقات التجارة الإقليمية بين الشمال والجنوب تدفع البلدان النامية، على ما يبدو، إلى تقديم التزامات أعمق، وهو ما يضع قيوداً على خياراتها من السياسات الإنمائية. وتستهدف الاتفاقات الثنائية بين الشمال والجنوب الاقتصادات الناشئة أو الشركاء غير التقليديين أكثر فأكثر، فيما تستبعد بعض الجهات المصدرة التنافسية. وقد أبرمت هذه الاتفاقات مع البلدان النامية الأصغر بشكل أساسي حتى الآن. وتنطوي عودة اتفاقات التجارة الإقليمية بين الشمال والشمال على تداعيات منهجية أكبر. فالمفاوضات حول اتفاق الشراكة الاقتصادية بين مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي، والتي أجريت بالتزامن مع مفاوضات جولة الدوحة، تنطوي على بعض الروابط الاستراتيجية، حيث إن فترة إعفاء كوتونو تنتهي في كانون الأول/ديسمبر ويزداد الضغط على دول أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ لاختتام مفاوضات اتفاق الشراكة الاقتصادية بحلول هذا التاريخ.

١٣- ويلاحظ حدوث تطور في مفهوم المعاملة الخاصة والتفاضلية. فبالمقارنة مع اتفاقات جولة أورغواي، حيث لم تُدرج سوى أحكام محدودة للبلدان ذات الاحتياجات الخاصة من غير أقل البلدان نمواً (مثلاً بلدان المرفق السابع بموجب الاتفاق المتعلق بالإعانات والتدابير التعويضية، أو البلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية بموجب اتفاق الزراعة)، فإن الاحتياجات المحددة للبلدان النامية، مجتمعة أو منفردة، أصبحت بارزة في المفاوضات، وأهمها الاقتصادات الصغيرة والضعيفة والأعضاء المنضمين حديثاً والاقتصادات ذات الدخل المنخفض التي تمر بمرحلة انتقالية أو فرادى البلدان التي تواجه ظروفًا خاصة. ومع أن هذه البلدان لا تدرج في فئة جديدة أو سابقة، فإن هذا النهج يبتعد عن المعاملة الخاصة والتفاضلية التقليدية القائمة على حالة البلد، حيث إنه ينحو إلى المفاضلة فيما بين البلدان النامية وفقاً لأوضاع محددة، كما يتبين من بعض المعايير، مع إبقاء المعاملة الخاصة مفتوحة لجميع البلدان التي تفي بتلك المعايير. ومع ارتفاع عدد أعضاء منظمة التجارة العالمية إلى ١٥١ عضواً بانضمام تونغنا، فإن ثمة اعترافاً بأن شروط الانضمام غالباً ما تكون غير متكافئة مع مستوى الاحتياجات الإنمائية والمالية والتجارية لكل بلد. ويتيح مشروع الطرائق بعض التدابير التصحيحية للأعضاء المنضمين حديثاً. ومن الأمثلة الأخرى الدالة على ذلك منح إعفاء من شروط الانضمام غير المستدامة (على سبيل المثال، إلغاء الرسوم على صادرات الكشمير من منغوليا).

١٤- وتتجاوز منظمة التجارة العالمية على نحو متزايد تطبيق مبدأ عدم التمييز لتعالج قضايا أعمق تتعلق بالأمور التنظيمية والمعايير القياسية، وذلك بطرق من بينها "اختبار الضرورة" (وهو الشرط الذي يقتضي ألا تكون التدابير أكثر تقييداً للتجارة عما يلزم لتلبية هدف من الأهداف المشروعة). وقد شكل ذلك نقطة فاصلة في حالات تسوية المنازعات والمفاوضات بشأن الضوابط المتعلقة بالتنظيم الداخلي في مجال الخدمات، والتي قد يكون لها تأثير على الاستقلالية التنظيمية للبلدان النامية وحققها في وضع الأنظمة، بما في ذلك للأغراض المشروعة في مجال السياسة العامة. وهناك قلق من أن النظام التجاري المتعدد الأطراف قد وسع من نطاق وعمق تأثيره في تنظيم مختلف السياسات العامة، ومن بينها السياسات التجارية وذات الصلة بالتجارة، مثل حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة. ويعني ذلك بالنسبة للبلدان النامية أن نظامها الخاص بالسياسات العامة والتنظيم أصبح عرضة للمزيد من التدقيق من طرف النظام التجاري المتعدد الأطراف.

رابعاً - قضايا تفاوضية محددة

ألف - الزراعة

١٥- للسلع الأساسية الزراعية أهمية فائقة في البلدان النامية بسبب مساهمتها في الدخل والعمالة ومصادر الرزق الريفية والأمن الغذائي. ويمثل هذا القطاع حوالي ٤٠ في المائة من القوة العاملة ويشكل حصة واسعة من إيرادات فقراء العالم. وتظهر دراسة توازن عام أعدها الأونكتاد أنه انطلاقاً من سيناريو يتسم بالطموح، يمكن تحقيق مكاسب اقتصادية اجتماعية عامة بمبلغ ٣٥ بليون دولار سنوياً، تعود ٢٠ بليون دولار منها إلى البلدان النامية. ويشير تحليل التوازن الجزئي إلى أن أكبر المستفيدين هي البلدان المتقدمة المحمية بشدة، في حين أن البلدان النامية التي تحقق أكبر قدر من المكاسب هي تلك التي تصدر منتجات محمية في جميع القارات النامية (القمح ولحوم الأبقار والسكر والرز ومنتجات الألبان). ويتوقع حدوث خسارة صافية للمكاسب الاقتصادية الاجتماعية بمبلغ ١٤٣ مليون دولار سنوياً في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، أساساً بسبب الآثار الضارة الناجمة عن معدلات التبادل التجاري، وغياب المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة. ومن جهة أخرى، فإن إتاحة ساحة منافسة أكثر إنصافاً وتكافؤاً قد تنشط، على الأرجح، الإنتاج الزراعي وتخفف العرض في البلدان النامية بشكل عام، بما في ذلك في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وستكون لها آثار إيجابية على الأمن الغذائي والقدرات في مجال التصدير.

١٦- ولا يزال للزراعة دور أساسي في المفاوضات إجمالاً. ويتيح مشروع الطرائق الصادر في ١٧ تموز/يوليه نقاطاً مرجعية هامة بشأن معايير أساسية. ففيما يتعلق بالدعم المشوه للتجارة، عرض كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة خفض هذا الدعم بنسبة ٧٠ في المائة و٥٣ في المائة على التوالي. ولم يستجب العرض الذي قدمته الولايات المتحدة مؤخراً بخفض هذا الدعم لبليغ ١٧ بليون دولار إلى طلب مجموعة الـ ٢٠ بخفضه إلى مبلغ ١٢ بليون دولار. وقد اقترح مشروع الطرائق على الولايات المتحدة خفض هذا الدعم بنسبة ٦٦-٧٣ في المائة كي تحد من إنفاقها في هذا المجال ليتراوح بين ١٣ و١٦ بليون دولار. وتبلغ التقديرات الأخيرة لإنفاق الولايات المتحدة على الدعم المشوه للتجارة في عام ٢٠٠٦ أقل من ١١ بليون دولار، أي أدنى بكثير من مبلغ ١٩ بليون دولار المفترضة أصلاً. ويقترح الجدل المستمر بشأن مشروع إصلاح قانون الزراعة في الولايات المتحدة إجراء خفض بسيط في مستوى الإنفاق مع الحفاظ على برامج الدعم الكبرى. ويقال إن الاتحاد الأوروبي أبلغ عن قبوله الالتزام بمبلغ ٢٥ بليون يورو (خفض بنسبة ٧٥ في المائة) لنفقات الدعم المشوه للتجارة، في حين أن مشروع الطرائق ينص على خفض يتراوح بين ٧٥ - ٨٥ في المائة. وثمة قلق متزايد في البلدان النامية من ألا يكون لخفض نفقات الدعم المشوه للتجارة أثر يذكر على الإنتاج في البلدان المتقدمة، بسبب الفائض المقيد وفئة الصندوق الأزرق الموسع واحتمالات نقل الدعم من فئة إلى أخرى. وتقترح دراسة الأونكتاد أن دعم الصندوق الأخضر يمكن أن يشجع الإنتاج فيؤدي بذلك إلى تشويه التجارة. وتسعى البلدان النامية إلى تقليص حجم الدعم الممنوح لسلع أساسية محددة عن طريق الحكم الخاص بـ "عدم التكتل". وفي الوقت ذاته، ما دامت المفاوضات بشأن الزراعة لم تحقق النتيجة المنشودة، فإن برامج الدعم الخاصة بسلع أساسية محددة، منها القطن والذرة وغيرها من السلع العامة، تتعرض للطعن فيها عن طريق آلية تسوية المنازعات التابعة لمنظمة التجارة العالمية.

١٧- وينص إعلان هونغ كونغ (الصين) على إلغاء إعانات التصدير بحلول عام ٢٠١٣. ولا تزال مسألة ائتمان التصدير والمشاريع التجارية الحكومية مصدراً للقلق. وفيما يتعلق بالإعانات الغذائية، ففي حين تثير الإعانات في الحالات الطارئة جدلاً أقل، فإن الإعانات الغذائية في الحالات غير الطارئة تثير شواغل أكثر لأن الدعم المقدم عن طريق بيع المواد الغذائية المستوردة محلياً (التيسيل) قد يؤدي إلى خفض أسعار السوق بالنسبة للمحاصيل المنتجة محلياً وتثبيط النشاط المحلي.

١٨- وفيما يتعلق بالوصول إلى الأسواق، يقترح مشروع الطرائق خفضاً يتراوح بين ٦٦ و ٧٣ في المائة للتعريفات المرتفعة في البلدان المتقدمة. وهي نسبة أقل من تلك التي اقترحتها الولايات المتحدة والتي تتراوح بين ٨٥ و ٩٠ في المائة والخفض الذي اقترحته مجموعة ال ٢٠ بنسبة ٧٥ في المائة، ولكنها أعلى من النسب الأقل طموحاً التي اقترحتها كل من الاتحاد الأوروبي ومجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ ومجموعة ال ١٠. وقد تؤدي التخفيضات المقترحة إلى متوسط تخفيضات إجمالية في الاتحاد الأوروبي تتراوح نسبته بين ٥٠ و ٥٥ في المائة، في حين أن مجموعة ال ٢٠ دعت إلى تخفيضات إجمالية بنسبة ٥٤ في المائة كحد أدنى بالنسبة للبلدان المتقدمة. وتتمثل عتبة النطاقات في ما اقترحته مجموعة ال ٢٠، أي ٧٥ في المائة للبلدان المتقدمة و ١٣٠ في المائة للبلدان النامية بالنسبة للنطاقات الأعلى. ولا يشير مشروع الطرائق إلى السقف الأعلى للتعريفات الذي اقترحته مجموعة ال ٢٠ ورفضته مجموعة ال ١٠. وفيما يتعلق بخفض التعريفات في البلدان النامية، فقد اقترح خفضها بمعدل الثلثين ضمن النطاقات. ويعني ذلك بالنسبة للبلدان النامية خفضاً بنسبة ٤٧ في المائة للنطاق الأعلى إذا خفضت البلدان المتقدمة تعريفاتها بنسبة ٧٠ في المائة. ولن تؤدي هذه القاعدة إلى خفض إجمالي في التعريفات بمعدل الثلثين بالنسبة للبلدان النامية بسبب تباين هياكل التعريفات الأولية (الجدول ١). وإذا تجاوز الخفض الإجمالي نسبة ٣٦-٤٠ في المائة، فستكون للبلدان النامية حرية تطبيق التخفيضات الأقل عبر النطاقات.

الجدول ١ - متوسط التخفيضات في التعريفات المقيدة في قطاع الزراعة

الاتحاد الأوروبي	الولايات المتحدة ^(١)	مجموعة ال ٢٠ ^(ب)	مشروع الطرائق
٣٩	٦٧	٥٢	٥٥
٣٦	٦٣	٤٧	٥٢
٣٨	٦٧	٥٣	٥٥
٢٩	٤٧	٢٩	٣٨ ^(ج)
٢٦	٤٧	٢٦	٣٤
٣٦	٥٧	٣٦	٤٣ ^(ج)
٣٠	٤٨	٣٠	٣٨ ^(ج)
٣٥	٥٨	٣٥	٣٢ ^(د)
٤٠	٥٨	٤٠	٣٦ ^(د)
٣١	٥١	٣١	٣٨ ^(ج)
٣٠	٥٠	٣٠	٣٨ ^(ج)
٣٨	٦٦	٥١	٥٤
		٣٣	٣٠
		٢٨	

ملاحظات:

- (أ) لا يتضمن مقترح الولايات المتحدة تخفيضات خاصة للبلدان النامية. ويفترض في هذا الجدول إجراء تخفيض بمعدل الثلثين للبلدان المتقدمة.
- (ب) لم يؤخذ بالاعتبار متوسط ٤٥ في المائة المقترح كحد أقصى (البلدان المتقدمة) ومتوسط ٣٦ المقترح كحد أدنى (البلدان النامية).
- (ج) ينطبق متوسط التخفيض بنسبة ٣٦ أو ٤٠ في المائة كحد أقصى، الوارد في الفقرة ٥٠.
- (د) إذا افترض تطبيق تخفيضات بنسبة ١٠ نقاط مئوية، فإن متوسط التخفيض بنسبة ٢٤ في المائة كحد أقصى قد ينطبق.

١٩- وقد اقترحت ورقة التحديات استخدام صيغة جولة أوروغواي فيما يتعلق بالبلدان النامية. وتتألف صيغة جولة أوروغواي من تخفيضات بمعدل ٢٤ في المائة تخضع إلى حد أدنى من الخفض بنسبة ١٠ في المائة للبلدان النامية. ويقترح مشروع الطرائق نسبتي أكثر طموحاً هما ٣٦ و ١٥ في المائة بالنسبة للبلدان النامية، مع إمكانية تعديلها بالنسبة للاقتصادات الصغيرة والضعيفة والأعضاء المنضمين حديثاً. ويختلف النهج المتدرج عن نهج جولة أوروغواي من حيث قدرته على معالجة التعريفات الأعلى. ووفقاً لبحوث الأونكتاد، فإن آثار صيغة من قبيل صيغة أوروغواي على البلدان النامية قد لا تختلف كثيراً عن المقترحات الحالية بشأن الصيغة المتدرجة. وقد تحقق صيغة أوروغواي متوسط تخفيضات أدنى بالنسبة للبلدان التي تطبق تعريفات كثيرة عالية. وقد يكون التأثير على المعدلات المطبقة في البلدان النامية أدنى بشكل عام في إطار صيغة أوروغواي منه في الصيغة المتدرجة.

٢٠- وبالنسبة للاقتصادات الصغيرة والضعيفة فإن مشروع الطرائق يقترح إتاحة مرونة إضافية لخفض التعريفات بنسبة ١٠ في المائة، وتطبيق حد أقصى من التخفيضات بمعدل ٢٤ في المائة للبلدان التي تستوفي معايير محددة تشمل حصولها على أقل من ١٦,٠ في المائة من التجارة العالمية في البضائع. وباستثناء مؤيدي الاقتراح، فإن تسعة بلدان أفريقية بالإضافة إلى سورينام تستوفي المعايير المذكورة، ومعظمها قد طالب بمرونة إضافية بسبب تقييد تعريفاتها عند مستويات عالية تدرج في النطاقات العالية مما يستدعي تخفيضات موازية أعمق. فعلى سبيل المثال، في إطار صيغة مجموعة ال ٢٠، تطبق بلدان مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ تخفيضات بمعدل ٣٣ في المائة، مقارنة بمتوسط التخفيض بنسبة ٢٨ في المائة للبلدان النامية من غير مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ.

٢١- وفيما يتعلق بالمنتجات الحساسة، اقترح مشروع الطرائق أن يخصص لها ما بين ٤ و ٦ في المائة من الخطوط التعريفية للمنتجات الزراعية الخاضعة للرسوم الجمركية، في حين تتراوح هذه النسبة الآن بين ١ في المائة (الولايات المتحدة) و ٨ في المائة (الاتحاد الأوروبي) و ١٥ في المائة (مجموعة ال ١٠). وبالنسبة للبلدان المتقدمة التي تستأثر بحصة كبيرة من التعريفات في النطاق المرتفع، فقد اقترحت حصة تتراوح نسبتها بين ٦ و ٨ في المائة. وتتركز المنتجات الزراعية المستوردة لدى بلدان كثيرة في عدد صغير نسبياً من المنتجات. وتُظهر تقديرات الأونكتاد أن أكثر من نصف صادرات البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة يمكن تقييدها إذا أُعفيت نسبة ٥ في المائة من الخطوط التعريفية من التخفيضات التي تملئها الصيغة. وستخضع المنتجات الحساسة إلى تخفيضات تعريفية تتراوح بين ثلث وثلثي التخفيضات التي تملئها الصيغة. وقد ألح المصدرون على توسيع الحصص التعريفية بحيث تعوض عن تباطؤ التحرير. ويعتمد مشروع الطرائق قواعد الاستهلاك المحلية لتوسيع الحصص التعريفية، بحيث تتفاوت نسبة التوسيع حسب التفاوت في التخفيضات التعريفية.

٢٢- وينبغي الاسترشاد لدى اختيار المنتجات الخاصة في البلدان النامية بمؤشرات الأمن الغذائي وأمن مصادر الرزق والتنمية الريفية. وقد اقترحت ورقة التحديات إخضاع المنتجات الخاصة للتخفيضات التعريفية، بدلاً من الإعفاءات، في حين تعارض مجموعة ال ٣٣ هذا النهج. ويقترح مشروع الطرائق نهجاً يستند إلى قائمة المؤشرات الإثني عشر التي وضعتها مجموعة ال ٣٣، ومن بينها المنتجات التي تساهم في اكتساب السرعات الحرارية والمنتجات التي تنتج نسبة كبيرة منها في مزارع صغيرة. وتقتضي مفاهيم، من قبيل "نسبة كبيرة"، تحديد القيمة استناداً إلى بيانات مجمعة على الصعيد الدولي أو بيانات وطنية يسهل الحصول عليها والتحقق منها. وفيما يتعلق بعدد المنتجات المؤهلة، يقترح مشروع الطرائق إما عدم تحديد عدد مسبق أو تحديد عدد ثابت أدنى يكون أعلى من عدد المنتجات الحساسة. وقد اقترحت مجموعة ال ٣٣ أن تكون النسبة ٢٠ في المائة من الخطوط التعريفية. وتشعر البلدان النامية بالقلق إزاء تأثير شح البيانات ونوعية المؤشرات

المقترحة على مبدأ التعيين الذاتي المتفق عليه. فالبيانات المعترف بها على الصعيد الدولي غير متوفرة إلا فيما يتعلق بسبعة من أصل ٢٤ مؤشراً فرعياً اقترحتها مجموعة الـ ٣٣ فيما يتصل بالبيانات الوطنية. وقد اقترحت مجموعة الـ ٣٣ أن أي منتج يطابق مؤشراً واحداً على الأقل سيكون مؤهلاً لاختياره. ولاحظ مؤيدو الاقتراح أن التشدد المفرط في معايير الأهلية سيلغي أثر مبدأ التعيين الذاتي للمنتجات الخاصة وسيظهر التناقض في عدم ربط المنتجات الحساسة بأي معايير للأهلية.

٢٣- وفيما يتعلق بآلية الضمانات الخاصة يشير مشروع الطرائق إلى أن الآلية ينبغي ألا تستعمل إلا في ظروف شاذة خاصة. وفيما يتعلق بالحرك الكمي، يطرح مشروع الطرائق تساؤلات عما إذا كان يتعين استخدام فترة يتراوح متوسطها بين ثلاث إلى خمس سنوات كفترة مرجعية، وما إذا كان يتعين تثبيت الكمية المحركة عند نسبة ١١٠ في المائة. أما بالنسبة للمحرك السعري، فيختلف مشروع الطرائق مع مقترح مجموعة الـ ٣٣ باعتماد فترة مرجعية أقصر لا تتيح تعويض التحركات السعرية الأطول أمداً، مما يجعل تحريك الآلية أكثر صعوبة.

٢٤- وفيما يتعلق بتناقض الأفضليات، ففي حين أشارت ورقة التحديات إلى محدودية ظاهرة تناقص الأفضليات وحجمها، فإن بلدان مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ تحتج بأنها ستستفيد من الوصول التفضيلي لتشكيلة أوسع من المنتجات. فبالنسبة إلى هذه البلدان، يتألف العديد من المنتجات التي تحقق العوائد التصديرية الأعلى من منتجات تحظى بمعدل أدنى نسبياً من تعريفات الدولة الأولى بالرعاية، وبالتالي هوامش تفضيلية أدنى في حين تحظى بقيمة سوقية مرتفعة. وقد وضعت بلدان المجموعة قائمة تضم ١٩٠ منتجاً من مستوى الأرقام الستة، تعتبرها عرضة لتناقص الأفضليات. ويتضمن مشروع الطرائق مجموعة فرعية من قائمة منتجات المجموعة التي يمكن أن تتعرض إلى تناقص الأفضليات بمعدل ١٠ نقاط مئوية على الأقل في الاتحاد الأوروبي أو إلى أي حساسة للأفضليات في الولايات المتحدة، فيما لو طبقت الصيغة التي تقترحها مجموعة الـ ٢٠. وتشمل قائمة الاتحاد الأوروبي لحوم الأبقار، والموز، والسكر، والفواكه المعدّة/المحفوظة، وعصائر الفواكه أو الخضار، والتبغ والسجائر. ويظهر من القائمة مدى تناقص الأفضليات، لا سيما بالنسبة للخطوط التعريفية التسعة عشر التي يبلغ التناقض بالنسبة إليها ما يناهز ١٢٧ نقطة مئوية (السكر)، دون أن تؤخذ بالاعتبار التخفيضات الأعمق الممكنة للمنتجات المدارية. كما تستفيد منتجات مثل أزهار الزينة من الأفضليات وتستأثر بنصيب كبير من عوائد التصدير. وتشير القائمة إلى أن تناقص الأفضليات يشكل شاغلاً في الاتحاد الأوروبي بشكل أساسي. وفيما يتعلق بالحل التجاري، فإن مشروع الطرائق يقترح تمديد فترة التنفيذ بعض الشيء. وفيما يتعلق بالمنتجات المدارية، فإن مشروع الطرائق يقترح أن تُوسّع قائمة جولة أوروغواي وأن تشكل المعاملة خفضاً تعريفياً أكبر من الخفض المطبق على النطاق الأعلى من أجل الوفاء بالولاية بشأن "التحرير التام للتجارة"، أي خفض تزيد نسبته عن ٦٦-٧٣ في المائة. ويتداخل جزء كبير من المنتجات المدارية مع قوائم مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ الخاصة بالمنتجات المعرضة لتناقص الأفضليات.

٢٥- وفيما يتعلق بتساعد التعريفات فإن البحوث التي أجراها الأونكتاد واللجنة الاقتصادية لأفريقيا تظهر أن تصاعد التعريفات يتجلى بوضوح في العديد من البلدان المتقدمة بالنسبة لمنتجات مدارية معينة كالكاكاو والبن والتبغ. وقد اقترحت ورقة التحديات مقارنة التعريفات النهائية للمنتجات ذات الصلة وتكييفها. فعلى سبيل المثال، تبلغ التعريفات في الولايات المتحدة ٥٠ في المائة للتبغ و ٣٥٠ في المائة لتبغ التدخين. وسيؤدي تطبيق صيغة مجموعة الـ ٢٠ إلى تعريفات جديدة بنسبة ٢٢,٥ في المائة (أي خفض بنسبة ٥٥ في المائة) و ٨٧,٥ في المائة (أي خفض بنسبة ٧٥ في المائة) لهذين المنتجين على التوالي. ويؤدي تطبيق عامل ١,٣ على تخفيض التعريفات الأعلى إلى سعر مقيد جديد بنسبة ٨,٧٥ في المائة

لتبغ التدخين مقارنةً بنسبة ٢٢,٥ في المائة للتبغ. وقد لا يكون العامل ١,٣ كافياً لتعويض تصاعد التعريفات بصورة كاملة.

٢٦- ويشكل القطن محصولاً نقدياً رئيسياً لصغار المزارعين. وقد أعربت البلدان الأربعة الرئيسية المصدرة للقطن (بنن وبوركينا فاسو وتشاد ومالي) عن قلقها إزاء عدم إحراز تقدم بشأن هذه المسألة ببعديها التجاري والإئتماني. ويتطرق مشروع الطرائق إلى صيغة تخفيض خاصة بالقطن اقترحتها هذه البلدان. وتضمن الصيغة أن يكون تخفيض إعانات القطن في إطار الدعم المشوه للتجارة أعلى دائماً من التخفيض العام في إطار مقياس الدعم الكلي. فعلى سبيل المثال، إذا كان التخفيض العام في إطار مقياس الدعم الكلي يبلغ ٧٠ في المائة، فإن التخفيض المتعلق بالقطن يبلغ ٨٤ في المائة. وتساوي فترة تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالقطن في إطار تخفيضات الدعم المشوه للتجارة ثلث فترة التنفيذ العامة، ويبلغ سقف فئة الصندوق الأزرق فيما يتعلق بالقطن ثلث السقف المحدد لكل منتج. ويتمثل أحد العناصر التي لم يتطرق إليها مشروع الطرائق في أن تخفيض الدعم المشوه للتجارة فيما يتعلق بالقطن ينبغي أن يكون تمهيداً لإلغاء مثل هذا الدعم. ويجري تناول البعد الإئتماني من خلال تشاور المدير العام لمنظمة التجارة العالمية مع المنظمات الدولية ذات الصلة.

٢٧- ولا يزال الاعتماد على السلع الأساسية يمثل مشكلة إئتمانية رئيسية يعاني منها العديد من البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان النامية في أفريقيا. فعلى سبيل المثال، تبلغ حصة السلع الأساسية غير المعالجة من مجموع صادرات البضائع في أقل البلدان نمواً ٦٢ في المائة. ويسجل العديد من البلدان الأفريقية حصة تناهز ٨٠ في المائة، وبعضها يسجل حصة تزيد عن ٩٠ في المائة. ولا يزال انحدار أسعار السلع الأساسية الزراعية وتذبذبها على الأمد الطويل يشكلان عقبة حقيقية أمام زيادة عوائد الصادرات واستدامتها. وقد دعت المجموعة الأفريقية إلى معالجة تصاعد التعريفات والحواجز غير التعريفية من أجل تحسين شروط دخول الأسواق ودعم التنوع، فضلاً عن توضيح المادتين (٢٠) (ح) و (٣٨) من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة من أجل السماح باتخاذ تدابير ملائمة لضمان تثبيت الأسعار عند مستويات مستقرة ومنصفة ومجزية، ولتحسين المساعدة التقنية والمالية. وقد تضمن مشروع الطرائق طرائق محددة لمعالجة تصاعد التعريفات استناداً إلى المقترح الأفريقي، بيد أنه لم يعالج المسائل الأخرى بصورة كاملة.

٢٨- وفيما يتعلق بأقل البلدان نمواً، فقد اقترحت ورقة التحديات إتاحة تغطية بنسبة ١٠٠ في المائة لوصول المنتجات الزراعية لأقل البلدان نمواً إلى الأسواق بدون رسوم وبدون حصص، وذلك بحلول نهاية فترة التنفيذ، بيد أن مشروع الطرائق أسقط هذا الاقتراح.

٢٩- وتشمل بعض المسائل الأساسية المتعلقة التي تهم البلدان النامية ما يلي:

(أ) وضع طرائق كاملة تتناول جميع المسائل بما فيها المنتجات الحساسة/آلية الضمانات الخاصة، وتناقض الأفضليات، والمنتجات المدارية، وتساعد التعريفات والسلع الأساسية؛

(ب) التوازن بين الزراعة ووصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق، وكذلك بين الدعم الداخلي والوصول إلى الأسواق؛

(ج) مستوى التخفيض التعريفي عبر النطاقات ومبدأ التناسب، والسقف التعريفي؛

- (د) خفض للدعم المشوه للتجارة بصورة حقيقية وفعالة؛
- (هـ) وضع ضوابط بشأن فئة "الصناديق الخضراء" لضمان تدابير لا تسبب تشويهاً للتجارة أو تحد منه إلى أدنى درجة؛
- (و) تخصيص معاملة طموحة وسريعة وخاصة للقطن؛
- (ز) أهلية ومعاملة المنتجات الحساسة/آلية الضمانات الخاصة لمعالجة الأمن الغذائي وأمن مصادر الرزق والتنمية الريفية؛
- (ح) المساعدات الغذائية؛
- (ط) إتاحة المرونة لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية فيما يتعلق بائتمان التصدير؛
- (ي) تناقص الأفضليات؛
- (ك) إشكالية السلع الأساسية.

باء - وصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق

٣٠- كان لنتيجة وصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق أثر كبير حيث تمثل المصنوعات أكثر من ٧٠ في المائة من الصادرات العالمية من البضائع وقدرت قيمتها بمبلغ ٧,١ تريليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٥ مقابل ٠,٨ تريليون دولار في الزراعة. وتمثل المصنوعات ٦٦ في المائة من صادرات البضائع في البلدان النامية وارتفع نصيبها في إجمالي الصادرات العالمية من ٢٥ في المائة عام ١٩٩٥ إلى ٣٣ في المائة عام ٢٠٠٥. وتكتسب المصنوعات أهمية أكبر بالنسبة للبلدان النامية، حيث إن المنتجات المستوردة تمثل ٧٢ في المائة من وارداتها التجارية. ويوجه ٤٦ في المائة من صادرات البلدان النامية إلى بلدان نامية أخرى. وبرغم معدل التعريفات المنخفض نسبياً في البلدان المتقدمة لا تزال التعريفات المرتفعة والمتصاعدة سائدة في قطاعات ذات أهمية في مجال الصادرات بالنسبة للبلدان النامية، وتواجه صادرات البلدان النامية معدل تعريفات أعلى (٣,٩ في المائة) من تلك التي تواجهها بلدان متقدمة أخرى (٢,١ في المائة). وأصبحت الحواجز غير التعريفية قوية مع انخفاض التعريفات الجمركية. وتتسم هياكل التعريفات في البلدان النامية بقيود عالية نسبياً ومعدلات تطبيق منخفضة مع انخفاض التغطية المقيدة. وتعتبر معدلات التطبيق المنخفضة بدرجة كبيرة عن التحرير الذاتي الذي تم في الماضي. وتقدر المكاسب التي تحققت من التحرير بما يتراوح بين ٥٤,٢ بليون دولار و ٢٧٦,٨ بليون دولار. وتشير تقديرات الأونكتاد إلى مكاسب في الرفاهية تبلغ ١٠٧ بليون دولار على المستوى العالمي و ٦٥,٢ بليون دولار بالنسبة للبلدان النامية بمعاملات للمعادلة السويسرية يبلغ ٦,٨ للبلدان المتقدمة و ٢٥ للبلدان النامية^(١).

(١) UNCTAD (2006). *Coping with trade reforms: A developing-country perspective on the WTO industrial tariff negotiations*. Palgrave Macmillan, October

٣١- واتضح أن مشروع الطرائق الخاصة بوصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق في ١٧ تموز/يوليه كانت مثيرة للجدل لاقتراحها اعتماد معاملات في حدود ٨ إلى ٩ للبلدان المتقدمة و١٩ إلى ٢٣ للبلدان النامية. وكانت درجة التحرير من جانب البلدان النامية موضع تركيز نظراً لمطالبة البلدان المتقدمة بقدر كبير من التحرير في البلدان النامية لإتاحة تدفقات تجارية جديدة. وقد عرضت في الجدول معادلتان للتنسيق - المعادلة السويسرية البسيطة ومعادلة "أ ب هـ". وقد تركزت المناقشة الأخيرة على المعادلة السويسرية البسيطة وقيمة المعاملات. وتقرر المعاملات السويسرية عمق التخفيضات التعريفية وتصل إلى المعدلات القصوى للتعريفات. وطالبت البلدان المتقدمة بألا يزيد الفرق في المعاملات بالنسبة للبلدان المتقدمة والبلدان النامية عن خمس نقاط، أي ١٠ للبلدان المتقدمة و١٥ للبلدان النامية. وطالبت مجموعة ال ١١ لوصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق، بتأييد من مجموعة ال ٩٠، بألا يقل الفرق بين المعاملين عن ٢٥، أي ١٠ للبلدان المتقدمة و٣٥ للبلدان النامية. وفي حين اقترح معامل قدره ١٨ بالنسبة للبلدان النامية في اجتماع بوتسدام لمجموعة ال ٤، اقترحت مجموعة من ثمانية بلدان نامية (من بينها شيلي والمكسيك وبيرو) معاملات "تتراوح بين فئة العشرات الأعلى وفئة العشرينات المنخفضة" للبلدان النامية.

الجدول ٢ - معاملات التعريفات والتخفيضات

المعامل	متوسط الخفض حسب التقييد (%)	متوسط الخفض حسب التعريف المطبقة (%)	نسبة خفض الخطوط التعريفية على التعريفات المطبقة
الاتحاد الأوروبي	٢٣,٤	٢٣,٧	٧٠,٢
الولايات المتحدة الأمريكية	٢١,٢	٢١,٢	٦٠,٠
البرازيل	٥٨,٦	١٣,١	٥٨,٣
	٥٣,٣	٧,٧	٤٠,٥
	٤٥,١	٢,٧	٢٧,٧
الهند	٦٥,٠	١٤,٨	٦٢,١
	٦٠,٤	٨,٩	٢٤,٤
	٥٢,٩	٦,٤	٢٢,٩
الصين	٢٨,٢	٢٩,٤	٩٠,٤
	٢٤,٣	٢٥,٥	٩٠,١
	١٩,١	٢٠,٥	٨٨,٨
جنوب أفريقيا	٤٢,٧	١٨,١	٤١,٨
	٣٩,١	١٥,١	٣٩,٢
	٣٢,٢	١١,٥	٣٥,٢

٣٢- وتبين نظم محاكاة وصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق أن معاملاً قدره ١٠ من شأنه أن يؤدي إلى متوسط خفض قدره ٢١ في المائة من التعريفات المقيدة بالنسبة للولايات المتحدة و٣٢ في المائة للاتحاد الأوروبي، في حين أن المعامل الذي يبلغ ٢٠ سوف يتطلب خفضاً بنسبة ٥٨ في المائة للبرازيل، و٦٢ في المائة للهند، و٤٢ في المائة لجنوب أفريقيا، و٢٨ في المائة للصين. وسوف ينخفض متوسط المعدلات المقيدة من ٤٦,٦ في المائة إلى ١٣ في المائة للهند، ومن

٢٩,٨ في المائة إلى ١٧,٧ في المائة للبرازيل، ومن ٩ في المائة إلى ٥,٦ في المائة للصين، ومن ١٩ في المائة إلى ٨,٨ في المائة لجنوب أفريقيا. وحتى العامل ٣٥ من شأنه أن يخفض متوسط المعدلات المقيدة في معظم البلدان النامية بدرجة أكبر منها في البلدان المتقدمة، مثلاً، بنسبة ٤٥ في المائة للبرازيل، و٥٢ في المائة للهند، و٣٢ في المائة لجنوب أفريقيا. وتخفض المعدلات المطبقة إلى درجة أقل (باستثناء الصين) بسبب فائض التعريفات في البلدان النامية، ويزداد عدد الخطوط التعريفية الخاصة بالمعدلات المطبقة مع انخفاض المعاملات. وسوف تتطلب المعاملات المقترحة من البلدان النامية أن تخفض تعريفاتها بمقدار الضعف أو ثلاثة أمثال تقريباً عن معدلات الخفض في البلدان المتقدمة.

٣٣- ويعتمد النقاش حول خفض التعريفات بالنسبة للبلدان النامية على تفسير "عدم التقييد تماماً بمبدأ المعاملة بالمثل" و"مستوى عال نسبياً من الطموحات" بين الزراعة ووصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق. وأكدت مجموعة ال ١١ لوصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق هذا "التناسب المزدوج". فالبلدان النامية تفهم "عدم التقييد تماماً بمبدأ المعاملة بالمثل" على أنه يطالبها بأن تخضع لنسبة تخفيض في التعريفات المقيدة تقل عن نظيراتها في البلدان المتقدمة. وترى البلدان المتقدمة أنه يكفي أن يسمح للبلدان النامية بالاحتفاظ بمعدلات مطبقة بعد التخفيض. وتشعر البلدان النامية بالقلق لأن التخفيضات الطموحة للتعريفات المقيدة يمكن أن تؤدي إلى تخفيضات أعمق في المعدلات المطبقة، وبذلك تتعارض مع فكرة "الوصول الحقيقي إلى الأسواق" باعتبار أنه لا يستند إلى أساس في ولاية الدوحة.

٣٤- وتنص الفقرة ٨ من إطار تموز/يوليه على أن تجري المرونة تخفيضات أقل من المنصوص عليها في المعادلة على ١٠ في المائة من الخطوط التعريفية أو ترك ٥ في المائة من الخطوط التعريفية غير المقيدة تحت شروط معينة (قيود الحجم، وعدم استبعاد فصل كامل عن HS). وحثت مجموعة ال ١١ لوصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق على وجوب توسيع الخطوط التعريفية المؤهلة إلى أعلى نظراً لأن الشروط المرتبطة بها تحد من المرونة. وترى تلك البلدان ذات التغطية المقيدة العالية أن مرونة الفقرة ٨ (ب) لا تخصصها نظراً لأن لديها بالفعل تغطية مقيدة بنسبة مائة في المائة. وتطالب المكسيك بإضافة خمس نقاط إلى المعامل إذا لم يتم الرجوع إلى عناصر المرونة في الفقرة ٨. ومشروع الطرائق لا يدخل أي تغيير على التغطية الحالية للخطوط التعريفية وهي ٥ في المائة و ١٠ في المائة، وينص على مرونة جديدة لتلك البلدان التي لا تستفيد من عناصر مرونة الفقرة ٨، وفقاً للاقتراح المكسيكي، بإضافة ثلاث نقاط إلى المعامل. وطالبت جنوب أفريقيا بمرونة خاصة لمواجهة أي آثار سلبية محتملة لتخفيضات المعادلة على عمل الاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي.

٣٥- وتم التوصل إلى اتفاق بشأن النهج القائم على رفع المعدل غير الخطي الثابت عند وضع معدلات الأساس لخفض التعريفات غير المقيدة بنطاق يتراوح بين ٥ و ٣٠ نقطة مئوية كما نوقش منذ عام ٢٠٠٦. وبسبب الأثر التنسيقي للمعادلة السويسرية، يعتبر الفرق ضئيلاً نسبياً بين هامش منخفض وهامش مرتفع، ولكن الأثر قد يكون كبيراً بالنسبة للبلدان ذات التغطية المقيدة المنخفضة، وقد يؤدي في بعض الأحيان إلى فرق يبلغ ١٠ نقاط مئوية كخفض متوسط. ولهذا أصرت هذه البلدان على هامش يبلغ ٣٠ نقطة. ويطلب مشروع الطرائق هامش قدره ٢٠ نقطة.

٣٦- وقد طالبت الاقتصادات الصغيرة والضعيفة التي تطبق المعادلة بمرونة خاصة. وقد تم تحديد معيار الأهلية كنصيب في التجارة العالمية في وصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق بأقل من ٠,١ في المائة. وينص مشروع الطرائق على نهج بثلاث مستويات لتقييد التعريفات بالنسبة للاقتصادات الصغيرة والضعيفة بحيث يعتمد المتوسط الجديد لمعدلاتها المقيدة على المتوسط الأولي للتعريفات المقيدة مع متوسط جديد للمعدلات المقيدة يتراوح ما بين ١٤ و ١٨ و ٢٢ في المائة بشرط إجراء خفض في كل خط بنسبة ١٠ في المائة كحد أدنى على ٩٥ في المائة من الخطوط التعريفية. وسوف تكون

المرونة مفتوحة أمام جميع البلدان التي تستوفي حدود المعيار. وفيما يتعلق بالأعضاء المنضمين حديثاً والبالغ عددهم ١٦ عضواً (من الاقتصادات ذات الدخل المنخفض التي تمر بمرحلة انتقالية والبلدان المنضمة حديثاً) تم إعفاء ستة أعضاء من التزام خفض ويخضع عشرة أعضاء للتخفيضات في إطار المعادلة مع فترة سماح مدتها عامان وتمديد عامين للتنفيذ.

٣٧- وفيما يتعلق بأقل البلدان نمواً، اقترح مشروع الطرائق إجراءات تنفيذ للسماح للمنتجات بالوصول إلى الأسواق دون رسوم ودون حصص بحيث تقوم البلدان المتقدمة والبلدان النامية المعنية بالإخطار عن التغطية القائمة للمنتجات والإطار الزمني لتحقيق التغطية بنسبة ١٠٠ في المائة. ولا تزال أقل البلدان نمواً تطالب بتنفيذ قواعد منشأ "شفافة وبسيطة".

٣٨- وهناك ١٢ بلداً نامياً لديها تغطية مقيدة تقل عن ٣٥ في المائة معفاة من التخفيضات في إطار المعادلة بموجب الفقرة ٦ من إطار تموز/يوليه. ومن المتوقع أن تقيد ما بين ٧٠ و ١٠٠ في المائة من الخطوط التعريفية عند المستوى العام للمعدلات المقيدة الحالية للبلدان النامية، أو ٢٨,٥ في المائة. ويقترح مشروع الطرائق تغطية مقيدة بنسبة ٩٠ في المائة. وقد جعلت البلدان المعنية قبولها لنسبة ٢٨,٥ في المائة من المستوى المقيد مشروطاً بمعدل تغطية بسبة ٧٠ في المائة، في حين تقترح البلدان المتقدمة ضرورة رفع التغطية المقيدة إلى ٩٥ في المائة تمثيلاً مع مرونة الفقرة ٨. وأعربت بلدان الفقرة ٦ عن قلقها من أن شرط التقييد الصارم بشكل مفرط سوف يقتضي إجراء تسوية في معدلاتها المطبقة ويؤثر على عمل الاتحاد الجمركي.

٣٩- وقد طالبت البلدان المعتمدة على الأفضليات بالتصدي لتناقض الأفضليات عن طريق تدابير تجارية، من بينها تخفيضات تعريفية أقل وفترة تنفيذ أطول. وكان الحل التجاري مهماً بالنسبة لها نظراً لأن الأفضليات تتعلق مباشرة بعائدات الصادرات، التي لا يمكن تعويضها على المدى القصير عن طريق الحل الإنمائي. وهناك بلدان نامية أخرى لا تستفيد من الأفضليات وتعارض الحلول التجارية لأنها سوف تؤخر تحقيق مكاسبها من الوصول إلى الأسواق. وحددت بلدان أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ ١٧٠ منتجاً (HS-6 digit) معرضة لتناقض الأفضليات، بما في ذلك السمك والمنتجات السمكية، والأدوات اليدوية، والأخشاب، والمنسوجات والملابس، والأحذية. وينص مشروع الطرائق على تمديد محدود لفترة التنفيذ (سبع سنوات بدلاً من خمس سنوات) لعدد محدود من المنتجات. ويجدد مشروع الطرائق قوائم المنتجات ((HS-8 digit)). بما في ذلك ٢٣ خطأً تعريفياً تشمل الأسماك والمنتجات السمكية، والمنسوجات والملابس في الاتحاد الأوروبي، و ١٦ خطأً تعريفياً تشمل المنسوجات والملابس في الولايات المتحدة.

٤٠- وتستند المبادرات القطاعية إلى مشاركة غير إلزامية ونهج خاص بالكتلة الحرجة. وبعض البلدان المتقدمة تعتبرها ولاية رئيسية بينما لا توافق البلدان النامية على ذلك. وتشمل القطاعات المقترحة قطع غير السيارات، والدراجات، والكيماويات، والإلكترونيات/المعدات الكهربائية، والأسماك ومصائد الأسماك، والغابات، والمستحضرات الصيدلانية والأجهزة الطبية، والأحجار الكريمة والجواهرات، والمواد الخام، والمعدات الرياضية والأدوات، والمنسوجات والملابس، والأحذية. والمبادرة القطاعية مهمة بالنسبة لتناقض الأفضليات، لأنها يمكن أن تزيل هوامش الأفضليات كما أن العديد من القطاعات المقترحة تتداخل مع تلك القطاعات التي تسري عليها تعريفات عالية في البلدان المتقدمة، بما في ذلك المنسوجات، والجلود، والأسماك. وتعرب البلدان المعتمدة على الأفضليات عن قلقها من أن المشاركة الطوعية تعني أنها لا تستطيع أن تؤثر على المناقشة. وينص مشروع الطرائق على جدول زمني إرشادي للمبادرة يسير الطرائق العامة.

٤١- وتعد معالجة الحواجز غير التعريفية ذات أهمية بالنسبة للبلدان النامية. وتواجه البلدان النامية صعوبة في تحديد الحواجز غير التعريفية التي تؤثر على صادراتها. ويسعى الاقتراح الأفقي لمجموعة ال ١١ للوصول إلى المنتجات غير الزراعية إلى

الأسواق إلى إنشاء آلية مستقلة للتحكيم القائم على الخبرة. وقد سعت المقترحات الرأسية إلى معالجة الحواجز غير التعريفية، بما في ذلك المعدات الكهربائية والمنسوجات الصناعية والأحذية والمنتجات الخشبية فيما يتعلق بمتطلبات تسجيل البيانات، والرقابة الجمركية، وتقدير التوافق، وتسجيل المصدرين، ونطاق الرسوم على الحصص المقررة أو المعايير الدولية. وحاولت بعض المقترحات خفض أو إزالة الضرائب والقيود المفروضة على الصادرات والتي رأت البلدان النامية أنها تخرج عن نطاق الولاية. ويقترح مشروع الطرائق استكمال المفاوضات بشأن الحواجز غير التعريفية قبل تقديم مخططات المشروع.

٤٢- وتشمل بعض القضايا الرئيسية المتعلقة التي تهم البلدان النامية ما يلي:

- (أ) معاملات المعادلة السويسرية التي تتسق مع عدم التقيد تماماً بمبدأ المعاملة بالمثل والتوازن مع الزراعة؛
- (ب) ومستوى الهامش الخاص بالتعريفات غير المقيدة؛
- (ج) والمرونة بالنسبة للبلدان الخاضعة لتخفيض المعادلة (الفقرة ٨ وإضافة المقترحة بمعاملات أعلى لتلك التي تتجاوز سماح الفقرة ٨)؛
- (د) والتغطية المقيدة للتعريفات بالنسبة للبلدان ذات التغطية المقيدة الأقل (مرونة الفقرة ٦)؛
- (هـ) والتنفيذ الكامل لقرار هونغ كونغ (الصين) بشأن السماح لمنتجات أقل البلدان نمواً بالوصول إلى الأسواق دون رسوم ودون حصص؛
- (و) وتناقض الأفضليات؛
- (ز) والضوابط الأفقية والرأسية على الحواجز غير التعريفية.

جيم - الخدمات

٤٣- تساهم الخدمات بدرجة كبيرة في الدخل الوطني، والعمالة، والعائدات من النقد الأجنبي. وتمثل الخدمات ٥٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي و ٣٥ في المائة من العمالة في البلدان النامية، مقابل ٧٢ في المائة وأكثر من ٧٠ على الترتيب في البلدان المتقدمة. وتسهم الخدمات بصورة مباشرة في إقامة البنية الأساسية، ونمو الإنتاجية، وزيادة القدرة التنافسية، وتقوم بوظيفة اجتماعية مهمة من خلال تقديم الخدمات الأساسية^(٢). والاقتصاد القائم على الخدمات القوية له علاقة بالنصيب الأكبر للمصنوعات في إجمالي صادرات البضائع. وتنجح بعض البلدان النامية في تصدير الخدمات بما في ذلك خدمات السياحة والنقل والإنشاء والأعمال من خلال الأسلوبين ٤ و ١. وتمثل التجارة الإقليمية في الخدمات ٥٧ في المائة و ٧١ في المائة و ٩٤ في المائة من تجارة الخدمات في جنوب أفريقيا بالنسبة لأفريقيا، وأمريكا اللاتينية والكاريبي، وآسيا وأوقيانوسيا، على الترتيب. غير أن غالبية قطاعات الخدمات في البلدان النامية لا تزال في مرحلة تطورها المبكرة، حيث تستأثر ١٥ من أكبر البلدان النامية المصدرة بنسبة ٨٠ في المائة من إجمالي صادرات الخدمات في البلدان النامية. وتتطلب

(٢) الأونكتاد، تعميم الوصول إلى الخدمات (TD/B/COM.1/EM.30/2)، ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦.

المكاسب العائدة من تحرير الخدمات تصميمًا ملائمًا، وسياسات لضبط وتيرة الخدمات وتسلسلها، وأطرًا رقابية، تساندها سياسات إطارية لتوفير بناء القدرات.

٤٤ - وقد تم حتى الآن تقديم ٧١ عرضًا أوليًا و ٣٠ عرضًا منقحًا. ورئي أن جودة العروض بحاجة إلى تحسين من حيث عدد القطاعات الفرعية وعمق الالتزامات على ضوء الأهداف الإنمائية للمادتين الرابعة والتاسعة عشرة من الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات. ولم تُسفر المفاوضات المعدودة الأطراف حتى الآن عن عروض مفيدة تجاريًا. وقد اتجهت المناقشات الأخيرة نحو تحديد ما الذي سوف يُعتبر تقدمًا حقيقيًا في المفاوضات بشأن الخدمات عن طريق تحديد "القطاعات الحاسمة" (أي القطاع المالي، والاتصالات، والتوزيع). وكان هناك اقتراح يقضي بتحمل التزامات معاملة وطنية في جميع القطاعات المُلتزم بها. وقد انتقدت البلدان النامية هذا الاقتراح نظرًا لطبيعته بعيدة الأثر وعدم اتساقه مع مرونة الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات ومفهوم التحرير التقدمي. وقد اقترح أيضًا عقد اجتماع وزاري مصغر "لإعلان/تحديد التعهدات" من أجل تحسين العروض وإعطاء قوة دفع للعروض المحسنة. وكانت الفائدة من عقد مثل هذا الاجتماع موضع تساؤل على ضوء الآثار المحتملة بالنسبة للبلدان النامية. وفضلاً عن هذا، ونظرًا لوجود طرائق للمفاوضات بشأن الخدمات (مبادئ توجيهية للمفاوضات والمرفق جيم من إعلان هونغ كونغ (الصين))، كانت هناك تساؤلات حول ضرورة وجود طرائق إضافية. ولا تزال قيادة البلدان المتقدمة مهمة في تقديم عروض مفيدة تجاريًا في القطاعات والأساليب ذات الأهمية في مجال الصادرات بالنسبة للبلدان النامية.

٤٥ - ولا تزال البلدان النامية تبحث عن التزامات للأسلوب ٤ تكون مفيدة تجاريًا حيث تُقدّر المكاسب بما يتراوح بين ١٥٠ و ٢٥٠ بليون دولار أمريكي، يُنتظر أن يأتي معظمها من حركة العمال ذوي المهارات المنخفضة. وتُقدر تدفقات التحويلات المالية على نطاق العالم بنحو ٢٦٨ بليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٦. وقد طالبت البلدان النامية بتحرير الأسلوب ٤ في جميع الفئات التي تتجاوز الفئة المهنية. وتقدمت أقل البلدان نمواً بطلبين يحددان أهدافها فيما يتعلق بالأسلوب ٤. غير أنه برغم بعض التغييرات، لا تستطيع العروض الحالية للأسلوب ٤ أن تصل إلى مستوى العروض المفيدة تجاريًا، مع إدراج بنود جديدة أقل من مستوى الانفتاح الحالي.

٤٦ - وهناك أولوية خاصة عملية وقابلة للتنفيذ بالنسبة لأقل البلدان نمواً، على شكل أفضلية الوصول إلى الأسواق، وهذه الأولوية تتبعها أقل البلدان نمواً بوصفها عنصراً أساسياً ملائماً للتنمية بالنسبة لجملة الخدمات. وكوسيلة لتفعيل طرائق المعاملة الخاصة لأقل البلدان نمواً، طالبت أقل البلدان نمواً على سبيل المثال بالتزامات لصالحها فقط مع إعطاء الأولوية للواردات من أقل البلدان نمواً (مثل تخصيص الحصص الخاصة بالأسلوب ٤ وتخفيف شروط تصاريح الدخول والعمل بصورة حصرية لصالح العمال القادمين من أقل البلدان نمواً). واقترحت أقل البلدان نمواً أيضاً آلية خاصة تطالب البلدان المتقدمة بإعطاء أولوية خاصة دائمة وغير تبادلية لأقل البلدان نمواً في القطاعات والأساليب ذات الأهمية بالنسبة لها في مجال الصادرات. وكان لدى البلدان المتقدمة تحفظات على هذا الاقتراح. ولم يحرز تقدم مماثل في المعاملة الخاصة والتفاضلية المتعلقة بالاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات برغم الطلبات المستمرة الموجهة إلى مجلس التجارة في الخدمات لاستعراض فعالية تنفيذ المادة الرابعة بصورة منتظمة.

٤٧ - وفيما يتعلق بقواعد الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، شهد شهر آذار/مارس ٢٠٠٧ اقتراحاً جديداً بإنشاء آلية للضمانات في حالات الطوارئ تقدمت به رابطة أمم جنوب شرق آسيا - باستثناء سنغافورة. ولا تزال بعض

البلدان المتقدمة تشكك في استصواب وجدوى هذه الآلية. ويُعد إنشاء مثل هذه الآلية بالنسبة لكثير من البلدان النامية، مع معاملة خاصة وتفاضلية فعالة، أمراً مهماً، وتُعد في رأي البعض محورية بالنسبة لحزمة خدمات الدوحة.

٤٨- وقد شهدت المناقشات بشأن الإعانات والمشتريات الحكومية قليلاً من التقدم. ولا يزال النقاش بشأن الإعانات موجهاً نحو إيجاد تعريف عملي للإعانات المشوهة للتجارة. أما المقترحات المقدمة من هونغ كونغ (الصين) والمكسيك فتسلط الضوء على فكرة الإعانات غير القابلة للتطبيق في إطار الاتفاق المتعلق بالإعانات والتدابير التعويضية وإعانات الصندوق الأخضر في الزراعة، وأثارت تساؤلات عن نطاق الدور الذي تقوم به أهداف السياسات الحكومية في تقييم ما إذا كان يتعين إخضاع بعض الإعانات لضوابط معينة؛ ومدى إخضاع خدمات البنية الأساسية والخدمات العامة للضوابط؛ وكيف ينبغي تنظيم الإعانات لأغراض التسوية الهيكلية؛ وكيف ينبغي التعامل مع الإعانات الخاصة بالأهداف الإنمائية. والقضية موضوع الخلاف من المنظور الإنمائي هي كيفية إيجاد توازن معقول بين الدور المركزي الذي تقوم به الإعانات في تحقيق الأهداف الاجتماعية والأهداف الإنمائية الأخرى في البلدان النامية وبين الآثار المحتملة للإعانات المشوهة للتجارة. وفيما يتعلق بالمشتريات الحكومية، لا تزال هناك آراء متباينة بشأن الولاية، وخاصة ما إذا كانت تغطي المفاوضات الخاصة بالوصول إلى الأسواق. وتقوم المشتريات الحكومية بدور مهم في البلدان النامية من حيث تشجيع الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والإنمائية. وقد اقترحت المفوضية الأوروبية مشروع مرفق للاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات عن المشتريات الحكومية، يضع مبادئ والتزامات عامة مع إمكانية عقد التزامات خاصة بشأن المشتريات الحكومية في المخططات. وسوف تتكون المعاملة الخاصة والتفاضلية من مجموعة تدابير انتقالية، تقتصر على فترة أقصاها ١٠ سنوات، وفترة تنفيذ أطول.

٤٩- وتركز المفاوضات الآن بشأن الضوابط الخاصة بالتنظيم الداخلي والمنصوص عليها في الفقرة ٤ من المادة السادسة من الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات على مشروع نص بتاريخ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ أصدره رئيس الفرقة العاملة المعنية بالتنظيم المحلي. وتتناول الضوابط المقترحة متطلبات وإجراءات الشفافية والترخيص، ومتطلبات إجراءات التأهيل، والمعايير التقنية والقضايا الإنمائية. وفي حين أن مشروع النص لا يتضمن أي إشارة صريحة إلى اختبار الضرورة فإن إشارات عديدة تتحدث عن اختبارات الضرورة التشغيلية. وتشمل الأمثلة "لا تضع قيوداً خفية على التجارة في الخدمات" فيما يتعلق بغرض الضوابط و"الطرق البديلة الأقل تقييداً للتجارة" فيما يتعلق ببقاء شرط الترخيص. ولا تزال الآراء متباينة حول الحاجة إلى اختبار الضرورة. وفي حين أن اختبار الضرورة من المحتمل أن يقيد من مجال السياسات الداخلية والحق في التنظيم، فإنه قد ييسر أيضاً فرص الدخول إلى الأسواق، بما في ذلك الالتزامات المحتملة للأسلوب ٤. وقد قدم اقتراح يقضي بضرورة تطبيق اختبار الضرورة بطريقة تفاضلية، بوصفه التزاماً ملزماً من الناحية القانونية وبشكل صارم تجاه القطاعات والأساليب ذات الأهمية في مجال الصادرات بالنسبة للبلدان النامية. وثمة اقتراح آخر يكفل عدم تطبيق اختبار الضرورة على التدابير التنظيمية الداخلية للبلدان النامية. وهناك أيضاً بعض البلدان المتقدمة التي يساورها القلق بشأن اختبار الضرورة.

٥٠- ويتضمن النهج الموالي للتنمية تجاه الضوابط قسماً معزواً عن التنمية مقترناً بزاوية إنمائية فعالة لكل حكم. ف فيما يتعلق بتطبيق الضوابط في المستقبل على البلدان النامية، يمكن النظر في نهج تيسير التجارة، حيث يرتبط نطاق وتوقيت الدخول في التزامات بقدرات التنفيذ. والاحتفاظ بالحق في التنظيم له أهمية حاسمة بالنسبة للبلدان النامية حيث لا تزال الأطر الرقابية في مرحلة الظهور.

٥١- وتنص المادة التاسعة عشرة من الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات ومبادئ التفاوض التوجيهية على تقدير التجارة في الخدمات، مع الإشارة إلى أهداف المادة الرابعة، وبذلك يتم تعديل المفاوضات على ضوء نتائج التقدير. والمطلوب أيضاً من الدورة الخاصة لمجلس التجارة في الخدمات أن تجري تقييماً، قبل انتهاء المفاوضات، للنتائج التي تم التوصل إليها من حيث أهداف المادة الرابعة من الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات. وسوف يحتاج مثل هذا الاستعراض إلى التحقق من جملة أمور من بينها مدى ما تتيحه العروض من فرص أمام البلدان النامية لوصول صادراتها إلى الأسواق بصورة مفيدة تجارياً، ولا سيما في الأسلوبين ٤ و ١. غير أن هذا الأمر لا يزال بحاجة إلى اهتمام خاص.

٥٢- وتشمل بعض القضايا الرئيسة المتعلقة التي تهم البلدان النامية ما يلي:

(أ) عروض محسنة ومنقحة ومفيدة تجارياً في الأساليب والقطاعات ذات الأهمية في مجال الصادرات بالنسبة للبلدان النامية، خاصة الأسلوبان ٤ و ١؛

(ب) التنفيل الكامل للطرائق من أجل المعاملة الخاصة لأقل البلدان نمواً؛

(ج) ضوابط تنظيمية داخلية تحتفظ بالحق في التنظيم وتعزز الالتزامات الخاصة بالوصول إلى الأسواق، خاصة في الأسلوب ٤ مع معاملة خاصة تفاضلية قوية؛

(د) آلية عملية للضمانات في حالات الطوارئ تتيح إمكانية رد الالتزامات بصورة مؤقتة؛

(هـ) تقدير التجارة في الخدمات وتقييمها لضمان تنفيذ المادة الرابعة من الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات مع ما يصاحب ذلك من تعديل لمسار المفاوضات.

دال- التنمية

٥٣- لا تزال قضايا المعاملة الخاصة والتفاضلية والتنفيذ تعد أساسية بالنسبة للبعد الإنمائي للحولة نظراً لأن التصدي للاختلال في النظام التجاري المتعدد الأطراف على أساس المسار السريع يعد جزءاً من التوازن في ولاية الدوحة. وقد أحرز ٨٨ مقترحاً من المقترحات الأولية المحددة الخاصة باتفاقات معينة تتعلق بالمعاملة الخاصة والتفاضلية تقدماً ضئيلاً لجعلها أكثر إيجازاً وفعالية وتفعيلاً مع إحراز تقدم بشأن خمسة مقترحات فقط خاصة بأقل البلدان نمواً. واستمر النقاش بشأن سبعة أحكام معلقة في المعاملة الخاصة والتفاضلية وآلية الرصد المتعلقة بالمعاملة الخاصة والتفاضلية. وفيما يتعلق بقضايا التنفيذ، لا يوجد أي اتفاق حول ما إذا كان ينبغي أو لا ينبغي بدء المفاوضات بشأن البيانات الجغرافية، واتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، واتفاقية التنوع البيولوجي. وتمت الموافقة على تمديد إلغاء إعانات الصادرات حتى عام ٢٠١٥ بالنسبة لبعض البلدان النامية. وفيما يتعلق بالمعونة مقابل التجارة، ومنذ توصيات فرقة العمل التابعة لمنظمة التجارة العالمية في تموز/يوليه ٢٠٠٦، استمرت الجهود بشأن تفعيل المعونة مقابل التجارة، بما في ذلك تعريف التغطية القطرية. ولا تزال إضافة الموارد تعد معياراً مهماً لنجاح المعونة مقابل التجارة. ولكي تغتنم البلدان النامية فرصة الوصول إلى الأسواق التي يوفرها التحرير المحتمل بموجب جولة الدوحة، فإن الموارد الإضافية والمؤكد والكافية، والموجهة لإنشاء البنية الأساسية، وتوفير القدرة، وإمكانية التنافس تعد مهمة بالنسبة للبلدان النامية. وسوف تكون المعونة مقابل التجارة

مطلوبة أيضاً لاستيعاب تكاليف التسوية والتنفيذ بالنسبة للإصلاح والتحرير في البلدان النامية. ويجب أن يرتبط التقدم في المعونة مقابل التجارة بالتقدم في الجولة^(٣).

هاء- القواعد

٥٤- تناولت المفاوضات بشأن قواعد مكافحة الإغراق قضايا معلقة مثل "التصفير". وشهدت المفاوضات بشأن الاتفاق المتعلق بالإعانات والتدابير التعويضية اقتراحاً بتوسيع نطاق الإعانات المحظورة، لجملة أمور من بينها المدفوعات الحكومية للشركات لتغطية خسائر التشغيل، والإعفاء من الديون الحكومية، والإقراض الحكومي للشركات "التي لا تتمتع بالجدارة الائتمانية". وتشعر البلدان النامية بالقلق إزاء آثارها على سياساتها الصناعية. وينظر إلى إعانات مصائد الأسماك على أنها تسهم في استنفاد الموارد السمكية. وتركز النقاش على الحظر الواسع النطاق من أعلى إلى أسفل. وقد طالبت الدول الساحلية الصغيرة المعرضة بإعفاءات للإعانات على مصائد الأسماك الحرفية، والصناعة التجهيزية، ورسوم الدخول. وفيما يتعلق بقواعد اتفاقات التجارة الإقليمية، أدى الاتفاق على آلية الشفافية لاتفاقات التجارة الإقليمية في عام ٢٠٠٦ إلى تحويل الاهتمام نحو قضايا تتعلق بالنظام، بما في ذلك المعاملة الخاصة والتفاضلية في إطار المادة الرابعة والعشرين من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية، و"التجارة في جميع جوانبها الجوهرية"، والفترة الانتقالية.

واو- تيسير التجارة

٥٥- تقدمت المفاوضات نحو آلية تنفيذ الالتزامات المحتملة. ولا تزال هناك شواغل رئيسية بشأن الآثار المترتبة على بعض التدابير المقترحة من حيث التكلفة، بما في ذلك النافذة الواحدة أو تقدير المخاطر الذي يفترض أتمتة الجمارك. وقد اقترحت البلدان النامية وضع سياسة للالتزامات في المستقبل مع جداول تنفيذ متباينة لكي يتم تنفيذ الالتزامات المختلفة في أطر زمنية مختلفة رهناً بتوفير الدعم لبناء القدرات وحصولها على قدرات التنفيذ، مع إنشاء وحدة دعم مخصصة داخل منظمة التجارة العالمية لتنسيق المساعدة التقنية وبناء القدرات.

زاي- اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة

٥٦- تضمن النقاش حول اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة التنوع البيولوجي والبيانات الجغرافية والحصول على الأدوية. وبالنسبة إلى العلاقة بين اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة واتفاقية التنوع البيولوجي، والمعارف التقليدية والموارد الوراثية، حاولت مجموعة من البلدان النامية ("مجموعة الكشف")، تضم البرازيل والصين وكولومبيا، تعديل اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة ليشمل الوصول الإلزامي، وتقاسم المنافع، والموافقة المسبقة عن علم على الحد من إساءة استخدام الموارد الوراثية، والمعارف التقليدية عن طريق طلبات البراءات^(٤). واقترحت المجموعة إدراج المادة ٢٩ مكرراً عن "الكشف عن منشأ الموارد البيولوجية و/أو المعارف التقليدية المرتبطة بها" لتقرير الالتزام بالكشف عن البلد الذي يقدم الموارد و/أو المعارف التقليدية المرتبطة بها، وتقديم معلومات عن

(٣) تقرير الأمين العام للأونكتاد إلى الأونكتاد الثاني عشر (TD/413, 2007).

(٤) UNCTAD (2006), Analysis of Options for Implementing Disclosure of Origin Requirements in Intellectual Property Applications (UNCTAD/DITC/TED/2005/14, January 2006).

دلائل التقيد بالشروط القانونية السارية في البلد الذي يقدم الموارد، من أجل الموافقة المسبقة عن علم على الدخول وعلى تقاسم المنافع بصورة عادلة ومتكافئة. وفي حين تؤيد النرويج إجراء مفاوضات بشأن نص حكم جديد عن الكشف عن الموارد الوراثية والمعارف التقليدية في طلبات البراءات، فإنها تعارض إلغاء البراءات في حالة عدم احترام الالتزام الجديد بالكشف. وتعارض بعض البلدان المتقدمة هذا الاقتراح، لأنها لا ترى أي تعارض بين اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة واتفاقية التنوع البيولوجي، وترى أنه سوف يعرقل الابتكار. وفيما يتعلق بالبيانات الجغرافية، تجرى مناقشة إنشاء سجل متعدد الأطراف عن البيانات الجغرافية بالنسبة للخمر والمشروبات الروحية وتوسيع المستوى الأعلى لحماية البيانات الجغرافية بالنسبة لمنتجات خلاف الخمر والمشروبات الروحية. وليس هناك أي اتفاق على بدء المفاوضات بشأن الموضوع الأخير مع الاتحاد الأوروبي الذي يبدي اهتماماً كبيراً. ولم يبدأ بعد نفاذ تعديل اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة في عام ٢٠٠٦ للسماح للبلدان النامية التي لا تتوافر لديها القدرة على التصنيع باستيراد أصناف عامة من الأدوية المحمية ببراءات، حيث إنه لم يصدق على التعديل سوى سبعة بلدان. ولا تزال هناك شواغل بالنسبة لفعالية النظام.

حاء - الخاتمة

٥٧- تقف جولة الدوحة عند مفترق الطرق. فقد أصبحت مصداقية وجدوى النظام التجاري المتعدد الأطراف محور اهتمام متزايد. وظهرت حقائق جديدة في الاقتصاد العالمي وتدفقات التجارة تعيد تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية وتغير الطريقة التقليدية التي تجري بها المفاوضات التجارية. وتقوم البلدان النامية بدور بارز في النظام التجاري المتعدد الأطراف وينبغي أن تبلور اهتماماتها وشواغلها في نتيجة للجولة تكون طموحة ومتوازنة وموجهة نحو التنمية. وقه ظهرت علامات توتر بين الإسراع بالثنائية/الإقليمية والتعددية في حين أن الاحتمالات الأكبر بحدوث خلافات تجارية وعودة الاتجاهات الحمائية للظهور واستمرار التشوهات تهدد التعاون والتضامن الدوليين. ويتطلب الأمر قيادة من الشركاء التجاريين الرئيسيين للاتفاق على طرائق الزراعة ووصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق، وتحقيق مستوى مناسب من التقدم في جميع المجالات التي تهم البلدان النامية.

٥٨- وبرغم دواعي الاستعجال، فإنه يجب التمسك بطموح التنمية ومحتواها كمعيار أساسي لمجموعة تدابير الدوحة الإنمائية. والسبيل إلى ذلك جملة أمور من بينها وصول محسن ومؤكد إلى الأسواق، ودخول المنتجات والخدمات الزراعية وغير الزراعية ذات الأهمية في مجال الصادرات بالنسبة للبلدان النامية إلى الأسواق، خاصة الالتزامات المفيدة تجارياً في الأسلوبين ٤ و ١، وتخفيضات كبيرة في الدعم المحلي للزراعة المشوه للتجارة، وقواعد محسنة ونزيهة ومتكافئة تراعي التنمية. ويجب ترجمة مبادئ المعاملة الخاصة والتفاضلية وعدم التقيد تماماً بمبدأ المعاملة بالمثل والتناسبية إلى أحكام عملية وفعالة لتمكين البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، من اتباع سياسات إنمائية. ولا غنى للجولة عن ضمان مثل هذا المحتوى الإنمائي، مقترناً بالمعونة الطموحة مقابل التجارة، من أجل الوفاء بوعدها الإنمائي كمساهمة أساسية في الأهداف الإنمائية للألفية.

٥٩- ويوفر الأونكتاد البحوث والدعم التحليلي، والمساعدة التقنية وبناء القدرات، وبناء التوافق الحكومي الدولي بشأن القضايا والمفاوضات التي تهم البلدان النامية التي تشملها هذه المذكرة.